Journal Of the Iraqia University (76-3) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الانفاق الحكومي ودوره في تخفيض مشكلة البطالة

م. رائد جواد كاظم الجناحي

جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم السياحة

Raed Jawad Kazem Al-Janahi: Asst. Lecturer
raedj.kazem@uokufa.edu.iq

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة في العراق للفترة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)، في إطار اقتصاد ريعي يعتمد شبه كلي على عائدات النفط. اعتمد البحث منهجية تحليلية استنتاجية لبيان تأثير أنواع الإنفاق المختلفة (الجاري والاستثماري).و تُظهر النتائج أن الأثر الإجمالي للإنفاق الحكومي على خفض البطالة كان محدوداً وضعيف الاستدامة، وذلك بسبب هيمنة الإنفاق الجاري (كالرواتب والدعم) الذي أدى إلى "بطالة مقنعة" ضمن الجهاز الحكومي دون تحسين الإنتاجية الحقيقية. في المقابل، يعاني الإنفاق الاستثماري من ضعف الفاعلية بسبب مشاكل التخطيط والفساد وعدم الاستقرار. كما تُبرز الدراسة مشكلة البطالة الهيكلية الناجمة عن عدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل. تختتم الدراسة بتوصيات رئيسية تشمل: إصلاح هيكل الموازنة، وتحفيز القطاع الخاص، ومعالجة الفجوة بين التعليم وسوق العمل، والسعي لتنويع الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، البطالة، العراق، الاقتصاد الريعي، السياسة المالية، البطالة الهيكلية، الإنفاق الاستثماري، سوق العمل، التنويع الاقتصادي.

Abstract

This study analyzes the relationship between government expenditure and unemployment rates in Iraq during the period (2004-2023), within the framework of a rentier economy that relies almost exclusively on oil revenues. The research employed an analytical-deductive methodology to examine the impact of different types of spending (current and investment). The results indicate that the overall effect of government spending on reducing unemployment has been limited and unsustainable, due to the dominance of current expenditure (such as salaries and subsidies), which has created "disguised unemployment" within the government apparatus without enhancing real productivity. Conversely, investment spending suffers from low effectiveness due to planning deficiencies, corruption, and instability. The study also highlights the problem of structural unemployment resulting from a mismatch between educational outputs and labor market needs. The paper concludes with key recommendations including: reforming the budget structure, stimulating the private sector, addressing the education-labor market gap, and pursuing economic diversification.**Keywords:**Government Expenditure, Unemployment, Iraq, Rentier Economy, Fiscal Policy, Structural Unemployment, Investment Spending, Labor Market, Economic Diversificatio

المقدمة:

تشكل البطالة واحدة من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العراق، حيث تساهم في تفاقم الفقر وتهديد الاستقرار الأمني والاجتماعي، يُعد الإنفاق الحكومي، بوصفه أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، هدف محوري في تحفيز الاقتصاد وخلق فرص العمل. لذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل الأثر الحقيقي للإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في العراق، في محاولة لتقييم فاعلية السياسات المالية المتّبعة ووضع توصيات تستند إلى تحليل منهجي لواقع الاقتصاد العراقي.

أولاً: منهجية البحث

ـ مشكلة البحث:

تفشي معدلات البطالة المرتفعة والمستمرة في العراق رغم زيادة الإنفاق الحكومي في العديد من السنوات، مما يشير إلى وجود خلل في هيكلية هذا الإنفاق أو في البيئة الاقتصادية الكلية.

٢. اهمية البحث:

· أهمية أكاديمية: سد جزء من النقص في الدراسات التحليلية التي تربط بشكل منهجي بين هيكل الإنفاق الحكومي والبطالة في العراق.

· أهمية تطبيقية: تزويد صانعي القرار بتحليل دقيق يمكنهم من توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الأكثر قدرة على خلق فرص عمل مستدامة.

٣. اهداف البحث:

أ- تحليل التطور للإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في العراق للمدة (٢٠١٠- ٢٠٢٤).

· ب- بيان الأثر الكلي والجزئي (حسب القطاعات) للإنفاق الحكومي على معدل البطالة

· ج- تحديد القطاعات الاقتصادية التي يحقق فيها الإنفاق الحكومي بأعلى عائد لخفض نسبة البطالة

ت- تقديم توصيات سياسية لتحسين فاعلية الإنفاق الحكومي في تقليل نسبة البطالة.

٤. المنهج المستخدم :

· المنهج التحليلي الاستنتاجي: يعتمد البحث على تحليل البيانات الثانوية (من وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) واختبار الفرضيات من خلال الربط بين المتغيرات..

٥. حدود البحث :

· الحدود الزمنية: تغطي الدراسة المدة من ٢٠٠٤ (بعد التغيير السياسي) إلى ٢٠٢٤

· **الحدود المكانية:** تقتصر على جمهورية العراق

· **الحدود الموضوعية:** تركز على الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) ومعدل البطالة الرسمي، مع الإقرار بوجود بطالة مقنعة ومعدلات مشاركة منخفضة غير مغطاة بالبيانات الرسمية بشكل دقيق.

المبحث الاول: الاطار النظري

اولا: نظريات الانفاق والبطالة:

:(Keynesian Theory)اولا: النظرية الكينزية:

تُعد نظرية جون مايناردِ **كينز** من أبرز النظريات التي فسّرت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة، حيث أكدت أن البطالة تنتج عن ما نقص الطلب الكلي الفعّال في الاقتصاد يرى كينز أن الاقتصاد قد لا يصل تلقائيًا إلى حالة التوظف الكامل، بل قد يستقر عند مستوى بطالة مرتفعة، ولذلك فإن تدخل الدولة عبر زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي، مما يدفع الشركات إلى زيادة الإنتاج والتوظيف كما طرح مفهوم المضاعف(Multiplier) ، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي، وبالتالي تقليل البطالة.[١]

خلاصة النظرية :

- زيادة الإنفاق الحكومي ⟶ زيادة الطلب الكلي
- زيادة الطلب ⟶ زيادة الإنتاج
- زيادة الإنتاج ⟶ انخفاض البطالة

:(Monetarist Theory)ثانيا: النظرية النقدية:

ترتبط هذه النظرية بالاقتصادي ميلتون فريدمان، الذي انتقد الفكر الكينزي واعتبر أن السياسة النقدية هي الأداة الأساسية في التأثير على الاقتصاد، وليس الإنفاق الحكومي يرى فريدمان أن البطالة ترتبط بمفهوم معدل البطالة الطبيعي، وأن أي محاولة لخفض البطالة دون هذا المعدل عبر التوسع في الإنفاق أو السياسة النقدية ستؤدي فقط إلى ارتفاع التضخم كما أشار إلى أن تأثير الإنفاق الحكومي على البطالة يكون مؤقتًا، بينما على المدى الطويل يعود الاقتصاد إلى معدل البطالة الطبيعي.[٢]

نستنتج:

الاقتصاد يتجه تلقائيًا إلى التوازن

- البطالة لها مستوى طبيعي

- التوسع في الإنفاق ⟶ تضخم دون تأثير دائم على البطالة

:(Classical Theory) ثالثا: النظرية الكلاسيكية:

ترى المدرسة الكلاسيكية أن السوق قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا دون تدخل الدولة، وأن البطالة تكون مؤقتة او اختيارية.

يؤكد الاقتصادي ادم سمث أن قوى العرض والطلب، وخاصة في سوق العمل، كفيلة بإعادة التوازن من خلال مرونة الأجور[٣].

نستنتج:

- لا حاجة لتدخل الدولة
- مرونة الأجور تقضي على البطالة
- الإنفاق الحكومي غير ضروري

[٤] :(New Classical & New Keynesian)رابعا: نظرية الحديثة:

ظهرت هذه النظريات لتجمع بين أفكار كينز والكلاسيك، ومن أبرز روادها روبت لوكاس

- التوقعات العقلانية
- كفاءة الأسواق
- دور محدود للسياسات الحكومية

بينما يرى الكينزيون الجدد أن

هناك جمود في الأسعار والأجور

مما يبرر تدخل الدولة أحيانًا

نستنتج ان النظريات الاقتصادية في تفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة

كينز: الإنفاق الحكومي ضروري لتقليل البطالة

فريدمان: تأثير الإنفاق محدود ومؤقت

الكلاسيك: لا حاجة لتدخل الدولة

الحديثة: موقف وسطي يعتمد على ظروف الاقتصاد

خامسا: مفهوم الانفاق:

أولاً: مفهوم الإنفاق الحكومي

الانفاق الحكومي [٥]: مجموع النفقات التي تنفقها الدولة لتسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل

- الإنفاق التشغيلي (الرواتب)

الإنفاق الاستثماري (المشاريع).

يُعرَّف الإنفاق الحكومي[٦] بأنه :

جميع المبالغ التي تنفقها الحكومة لشراء السلع والخدمات بهدف إشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة للمجتمع.

أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، يعكس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مثل النمو الاقتصادي ورفع مستوى الرفاهية. وبناءً على ذلك، يمكن القول أن:

الإنفاق الحكومي يمثل وسيلة الدولة للتأثير في الاقتصاد من خلال تخصيص الموارد العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بهدف الانفاق الحكومي الى: إشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة الاجتماعية. كما يعكس مستوى الإنفاق الحكومي درجة تدخل الدولة في الاقتصاد وسعيها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولًا: مفهوم البطالة في العراق [٧]

تُعرَّف البطالة بأنها حالة يكون فيها الفرد قادرًا على العمل وراغبًا فيه، لكنه لا يجد فرصة عمل مناسبة تتوافق مع مهاراته وخبراته . وفي السياق العراقي، تُعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية مركّبة، ترتبط بضعف هيكل الاقتصاد واعتماده الكبير على القطاع النفطي، إضافة إلى اختلالات سوق العمل.

كما تشير الدراسات إلى أن البطالة في العراق ليست مجرد نقص في الوظائف، بل تعكس **أزمة** هيكلية في التخطيط الاقتصادي وسوء توزيع الموارد [٨]

ثانيًا: أنواع البطالة في العراق:

يمكن تصنيف البطالة في العراق إلى عدة أنواع رئيسية [٩]

١- البطالة الهيكلية

تنشأ نتيجة عدم توافق مهارات العمال مع متطلبات سوق العمل، خاصة مع ضعف القطاع الصناعي واعتماد الاقتصاد على النفط.

٢- البطالة الدورية

ترتبط بالتقلبات الاقتصادية، مثل انخفاض أسعار النفط أو الأزمات السياسية، مما يؤدي إلى تقليص الإنفاق وفرص العمل، وهنا لابد من توضيح نقطة مهمة جدا ان في العراق توجد مشكلة عدم موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، حيث تتخرج دفعات كبيرة من الخريجين الشباب دون تعيين او تعيينهم في القطاع الحكومي بدون التركيز على التنويع الاقتصادي، وهنا تظهر مشكلة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي، دون التركيز على نوعية التعين مثلا في القطاع الخاص ولاسيما تخفيف الضغط على القطاع الحكومي الذ اصبح مترهل بأعداد الموظفين الحكوميين وهنا يأتي دور الانفاق العام فقط لسد الانفاق الجاري (رواتب وحاجات اساسية) للمجتمع.

٣- البطالة الاحتكاكية

وهي بطالة مؤقتة تحدث أثناء انتقال الأفراد بين الوظائف أو عند دخول الخريجين الجدد إلى سوق العمل.

٤- البطالة المقنّعة

تنتشر في القطاع الحكومي، حيث يوجد عدد كبير من الموظفين يفوق الحاجة الفعلية للإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة.

٥- بطالة الشباب والخريجين

تُعد من أبرز الأنواع في العراق، نتيجة التوسع في التعليم مقابل محدودية فرص العمل، خاصة في القطاع الخاص.

ثالثًا: العلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي في العراق [١٠]

١- التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي

تشير الدراسات إلى أن **زيادة الإنفاق الحكومي، خاصة الاستثماري، تسهم في خلق فرص عمل وتقليل البطالة،** وإن كان التأثير محدودًا في بعض الأحيان. فمثلًا، زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١٪ تؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة طفيفة

كما أن الإنفاق العام يلعب دورًا مهمًا في

- تحفيز النمو الاقتصادي
- دعم المشاريع
- زيادة الطلب الكلي
- خلق فرص العمل

٢- محدودية أثر الإنفاق الحكومي في العراق:

رغم أهمية الإنفاق الحكومي، إلا أن تأثيره في العراق يبقى محدودًا بسبب

١-هيمنة **الإنفاق الجاري** (رواتب- سلع اساسية) على الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة.

٢- الاهتمام بالموازنة العامة بدلًا من الإنفاق الاستثماري.

٣- ضعف كفاءة إدارة الموارد.

٤- الفساد الإداري وسوء التخطيط.

٥- الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات

وهذا يؤدي إلى ما يُعرف :

.(Jobless Growth)نمو بالتشغيل

٣- اثر السياسة المالية (الضرائب)[١١] :

زيادة الضرائب قد تؤدي إلى ارتفاع البطالة بشكل ملحوظ، اذا كانت غير عادلة، وضرائب مرتفع ولا تقابلها خدمات عامة فعالة، ولكن في بعض الحالات الضرائب تقلل البطالة اذا استخدمت في مشاريع حكومية (انفاق توسعي).

بينما الإنفاق الحكومي له تأثير أقل مقارنة بالضرائب .

٤- دور الموازنة العامة[12]:

تلعب الموازنة العامة دورًا أساسيًا في معالجة البطالة من خلال:

ان الموازنة العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في معالجة مشكلة البطالة. إذ يُسهم التوسع في الإنفاق الحكومي، خاصة في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة، في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، فضلاً عن تحفيز الطلب الكلي وزيادة الاستثمارات، مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة. وقد أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية في العراق وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة، حيث يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى تقليل معدلات البطالة بشكل ملحوظ، خصوصًا في فترات الركود الاقتصادي، مما يعكس أهمية تبني سياسة مالية توسعية لتحقيق التشغيل الكامل.

توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحسين البنية التحتية

نستنتج أن:

تحسين توزيع النفقات العامة يمكن أن يسهم في تقليل البطالة والفقر.

تحليل العلاقة خلاصة علمية يمكن تلخيص العلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي في العراق كالتالي:

العلاقة **عكسية نظريًا** :زيادة الإنفاق → انخفاض البطالة

١- لكنها **ضعيفة عمليًا** بسبب:

٢- سوء توزيع الإنفاق.

٣-ضعف الاستثمار.

٤- الاعتماد على النفط.

٥- تضخم وترهل القطاع العام.

أي أن المشكلة ليست في حجم الإنفاق، بل في **نوعيته وكفاءته.**

أولاً: تحليل واقع الإنفاق الحكومي في العراق (٢٠١٠-٢٠٢٣) :

شهد الإنفاق الحكومي في العراق خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٣) توسعاً كبيراً نتيجة الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، حيث يمثل النفط المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة. وقد اتسم هذا الإنفاق بعدة خصائص رئيسة: [١٣]

١- هيمنة الإنفاق الجاري:

استحوذ الإنفاق الجاري (الرواتب، التحويلات، الدعم) على النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق.يعود ذلك إلى التوسع في التوظيف الحكومي ووجود بطالة مقنعة داخل القطاع العام النفقات التشغيلية شكلت الحصة الأكبر مقارنة بالنفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة.

٢- ضعف الإنفاق الاستثماري:

رغم زيادة الإيرادات النفطية، لم ينعكس ذلك بشكل فعال على الإنفاق الاستثماري أدى ذلك إلى ضعف خلق فرص العمل الحقيقية.

نستنتج:

انخفاض حصة النفقات الاستثمارية أدى إلى ضعف التأثير في التشغيل والنمو

٣- التقلبات المرتبطة بأسعار النفط [١٤] :

شهد الإنفاق الحكومي تقلبات واضحة خاصة خلال:

أ- ازمة ٢٠١٤ وهي انخفاض أسعار النفط + الحرب على داعش.

ب- ازمة ٢٠٢٠ (جائحة كورونا).

هذه التقلبات أثرت سلباً على الاستقرار الاقتصادي العراقي (زيادة نسبة البطالة).

٤- اختلال هيكل الإنفاق [١٥] :

أ- تركز الإنفاق على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج.

ب- ضعف التنويع الاقتصادي.

نستنتج:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية بسبب الاعتماد على النفط وهيمنة الإنفاق الجاري.

المبحث الثاني

ثانياً: تحليل واقع البطالة في العراق (٢٠١٠-٢٠٢٣) [١٦] :

١- ارتفاع معدلات البطالة:

أ- بقيت البطالة مرتفعة نسبياً خاصة بين الشباب والخريجين.

ب- ازدادت بعد (٢٠١٤ -٢٠٢٠) بسبب الأزمات الاقتصادية والحرب على داعش والازمة الصحية لكارونا.

٢- البطالة المقنعة: بسبب

توسع التوظيف الحكومي في القطاع العام لعدد كبير من الافراد دون إنتاجية حقيقية.

أدى إلى تضخم الجهاز الإداري دون خلق قيمة اقتصادية.

٣- ضعف القطاع الخاص [١٧]

أ- محدودية دوره في استيعاب القوى العاملة.

ب- الاعتماد على الدولة كمشغل رئيسي.

٤- عدم التوافق بين التعليم وسوق العمل [١٨] :

وجود فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق أي عدم موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

نستنتج:

ضعف قدرة السياسة المالية على تخفيض نسبة البطالة بشكل فعّال رغم زيادة الإنفاق(انفاق غير مولد) غير منتج.

ثالثاً: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة [١٩] :

يمكن تحليل العلاقة خلال مدة البحث كما يلي:

الإنفاق الحكومي (خصوصاً الاستثماري) يؤدي إلى:

١- زيادة الطلب الكلي وخلق فرص العمل، ومن ثم تقليل البطالة.

٢- الواقع في العراق:

أ. تأثير ضعيف للإنفاق على البطالة

بسبب هيمنة الإنفاق الجاري وضعف المشاريع الانتاجية.

ب- نمو بدون تشغيل (Jobless Growth)

زيادة الإنفاق لم تؤدِ إلى خفض البطالة بشكل ملموس

ج. سوء توجيه الموارد

تركيز الإنفاق على الرواتب بدلاً من الاستثمار

📌 حيث توصلت الدراسات الى:

العلاقة بين الإنفاق والبطالة في العراق ضعيفة بسبب سوء هيكل الإنفاق

رابعاً: التقييم العام للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤): يمكن ان نستنتج الواقع العراقي بما يلي:

المؤشر	التقييم
حجم الإنفاق	مرتفع ومتزايد
هيكل الإنفاق	(غير متوازن انفاق جاري) <انفاق استثماري)(
البطالة	مرتفعة ومستقرة نسبياً
العلاقة بينهما	ضعيفة وغير فعالة

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات السابقة.

وهنا يمكن ان نستنتج ما يلي:

١- الانفاق الحكومي في العراق كبير لكنه غير كفوء.

٢- الاعتماد على النفط سبب رئيسي في تقلب الإنفاق.

٣- ضعف الإنفاق الاستثماري أدى إلى استمرار البطالة.

٤- وجود بطالة مقنعة داخل القطاع الحكومي.

٥- السياسة المالية لم تحقق هدفها في خفض البطالة.

وهنا لابد من:

١- اعادة هيكلة الإنفاق لصالح المشاريع الاستثمارية.

٢- تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد.

٣- دعم القطاع الخاص لخلق فرص عمل.

٤- ربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

٥- تحسين كفاءة إدارة الموازنة العامة.

أي لابد من و ملاحظة ما يلي[٢٠] :

١- ضعف الأثر الكلي: الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على خفض البطالة في العراق كان ضعيفاً وغير مستدام، نظراً لسيادة الطابع الريعي والاستهلاكي على هذا الإنفاق.

٢- تفوق الأثر السلبي للإنفاق الجاري: أدى التركيز على الإنفاق الجاري (خاصة الرواتب) إلى خلق "بطالة مقنعة" داخل الجهاز الحكومي، وزيادة العبء على الموازنة دون تحقيق نمو حقيقي في الإنتاجية، مما يهدد الاستدامة المالية.

٣- تدني فاعلية الإنفاق الاستثماري: فشل الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري في تحقيق أهدافه في خلق فرص عمل بسبب سوء التخطيط، والفساد الإداري والمالي، وعدم الاستقرار، وغياب الربط مع القطاع الخاص.

٤- تفاقم البطالة الهيكلية: النظام التعليمي وسوق العمل في العراق يعانيان من انفصال حاد، حيث لا يتم تأهيل الخريجين للمهارات المطلوبة في سوق العمل (مهارات التقنية، اللغات، إدارة الأعمال).

٥- دور متغيرات التحكم: كانت أسعار النفط والعوامل السياسية والأمنية محددات أقوى لمعدل البطالة من حجم الإنفاق الحكومي نفسه.

وهنا ينبغي اصلاح ما يلي [٢١] :

أ- اصلاح هيكل الموازنة العامة:

١- إعادة توجيه الموازنة لصالح الإنفاق الاستثماري وزيادة نسبته إلى ما لا يقل عن (٣٠%- ٤٠%)من الانفاق الاجمالي.

٢- مراجعة سياسة التوظيف في القطاع العام والتحول من التوظيف السياسي والاجتماعي إلى التوظيف القائم على الحاجة الفعلية والكفاءة.

ب- اصلاح وتحسين جودة وفاعلية الإنفاق الاستثماري

١- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات كثيفة العمالة والمنتجة والتي لها تأثير مضاعف على الاقتصاد (مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، السياحة، تكنولوجيا المعلومات).(

٢- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في تنفيذ المشاريع الاستثمارية من خلال تفعيل دور الرقابة المالية والإدارية والمجتمع المدني.

ت- اصلاح وتحفيز القطاع الخاص

توجيه جزء من الإنفاق الحكومي على شكل حوافز ضريبية وجمركية، وتسهيلات ائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بقدرة عالية على خلق فرص العمل.

. ث- اصلاح البيئة التشريعية والتقليل من البيروقراطية لتعزيز مناخ الاستثمار

ج- اصلاح ومعالجة البطالة الهيكلية:

١- إصلاح منظومة التعليم العالي والتدريب المهني لتتوافق مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي.

٢- إنشاء مراكز وطنية لتطوير المهارات وتأهيل الشباب والخريجين في المجالات التقنية والمهنية المطلوبة.

ح- اصلاح وتنويع الاقتصاد:

العمل بشكل جاد على تنويع مصادر الدخل القومي لتقليل الاعتماد على النفط، مما يضمن استقرار الإيرادات والإنفاق الحكومي بعيداً عن تقلبات الأسعار العالمية.

): أولاً: الجداول الإحصائية (٢٠١٠-٢٠٢٤

جدول (١): تطور معدل البطالة في العراق %:

تبين الجداول الاتية وبياناتها تطور معدل البطالة في العراق خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠:

ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى (٢٠١٠-٢٠١٢): استقرار نسبي لمعدل البطالة.

·تراوح المعدل بين ٧.٩٦٪ و٨.٢٧٪، مع انخفاض طفيف يعكس استقراراً اقتصادياً هشاً بعد سنوات الاحتلال، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط (متوسط ٨٠-١٠٠ دولار للبرميل) وزيادة الإنفاق الحكومي..

المرحلة الثانية (٢٠١٣-٢٠٢٠): ارتفاع متسارع لمعدل البطالة.

201٥·201-٣ :قفزة من ٩.٢٠٪ إلى ١٠.٨٤٪ نتيجة تصاعد العمليات الإرهابية وسيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة عام ٢٠١٤، مما أدى إلى نزوح الملايين وتعطيل النشاط الاقتصادي.

201٧·201-٦ :استمرار الصراع العسكري مع ارتفاع البطالة إلى ١٣.٠٢٪ عام ٢٠١٧ بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط (دون ٥٠ دولاراً للبرميل) وعجز الموازنة.

20٢٠·20-١٨ :وصول المعدل إلى ١٥.٧٨٪ عام ٢٠٢٠، متأثراً بجائحة كورونا التي أوقفت قطاعات حيوية (الخدمات، التجارة، النفط) وزيادة الاعتماد على الوظيفة العامة مع تراجع القطاع الخاص.

التحليل الاقتصادي:

الاعتماد الريعي: يبقى الاقتصاد العراقي مرهوناً بتقلبات أسعار النفط، حيث أدى هبوطها بعد ٢٠١٤ إلى تقليص الاستثمارات وزيادة البطالة.

الاختلال الهيكلي: غياب التنويع الاقتصادي وتردي البنية التحتية حال دون استيعاب القوى العاملة، خاصة الشباب الذي يمثل أكثر من ٦٠٪ من العاطلين.

الصدمات المتتالية: تزامنت الأزمات الأمنية مع الصدمات المالية والوباء، مما فاقم التحديات الهيكلية ورفع معدلات الفقر والهشاشة الاجتماعية.

نستنتج: يعكس الجدول البطالة و هشاشة النموذج الاقتصادي العراقي وضعف قدرته على الصمود أمام الصدمات الداخلية والخارجية، ما يستدعي إصلاحات جذرية تتمثل في تنويع الإيرادات، وتحفيز القطاع الخاص، وإعادة هيكلة سوق العمل.

جدول (١): تطور معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤) %

معدل البطالة%	السنة
8.27	2010
8.19	2011
7.96	2012
9.20	2013
10.59	2014
10.84	2015
10.82	2016
13.02	2017
13.49	2018
14.11	2019
15.78	2020
16.17	2021
15.51	2022
15.45	2023
15.52	2024

المصدر: تقارير البنك الدولي وبيانات صندوق النقد الدولي، تقارير البنك المركزي، وزارة التخطيط العراقية٢٠٢٤.

): جدول (٢)**:** تقديرات الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤) (مليار دولار

الإنفاق الحكومي (مليار دولار(	السنة
70	2010

الإنفاق الحكومي (مليار دولار(	السنة
82	2011
100	2012
119	2013
110	2014
98	2015
80	2016
87	2017
105	2018
112	2019
92	2020
104	2021
135	2022
145	2023
150	2024

المصدر: وزارة المالية، تقارير الموازنات العراقية و بيانات اقتصادية (تقديرات تحليلية معتمدة على اتجاهات رسمية) ٢٠٢٤.

جدول (٣): العلاقة بين الإنفاق والبطالة للمدة (٢٠١٠- ٢٠٢٤)

البطالة%	الإنفاق (مليار دولار)	السنة
8.27	70	2010
10.84	98	2015
15.78	92	2020

البطالة%	الإنفاق (مليار دولار)	السنة
15.51	135	2022
15.52	150	2024

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات السابقة الذكر.

ثانياً: التحليل المفصل للجداول

١- **تحليل البطالة:** نلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) والجداول السابقة الذكر ان معدل البطالة ارتفع (٨.٢٧)% عام ٢٠١٠ الى (١٥.٥٢)% مع ملاحظة ان عام ٢٠٢١ قد ارتفعت نسبة البطالة الى (١٦.١٧)% بسبب جائحة كورنا وهو اعلى مستوى وهذا ان البطالة في العراق هيكلية وليست دورية.

٢- تحليل الإنفاق الحكومي

تضاعف الإنفاق الحكومي مرتين حيث ازداد أكثر (٢٠١٠- ٢٠٢٤) اذ بلغ من (٧٠- ١٥٠) مليار دولار بسبب اسعار النفط وتوسيع الموازنة أي انه انفاق تشغيلي لسد رواتب موظفي الدولة في القطاع الحكومي (انفاق تشغيلي) وليس انفاق استثماري وهنا يعني ان نسبة الاستثمار في النشاطات الاقتصادية ضعيفة

تحليل العلاقة بين المتغيرين:

ملاحظة مهمة:

زيادة الإنفاق ≠ انخفاض البطالة

السنة :2022الإنفاق ١٣٥ مليار → البطالة ١٥.٥

التفسير:

١- الإنفاق غير منتج

٢- ضعف القطاع الخاص

٣- بطالة مقنعة في القطاع الحكومي

يمكن تفسير العلاقة باستخدام:

قانون كينز:

- الإنفاق الحكومي ↑ → الطلب الكلي ↑ → التشغيل↑

: لكن في العراق

- الطلب ↑ بدون إنتاج → لا وظائف حقيقية

نموذج الاقتصاد الريعي:

- الاقتصاد يعتمد على النفط
- لا يوجد قطاع صناعي قوي

الإنفاق في العراق استهلاكي وليس انتاجي.

ثالثًا: الاستنتاج: العلاقة بين الإنفاق والبطالة:

وجود **علاقة عكسية قوية بين الإنفاق الحكومي والبطالة**

تأثير معنوي للإنفاق العام على البطالة بنسبة اكثر من النصف لكن هذا التأثير لم يكن كافيًا بسبب:

١- سوء توزيع الإنفاق.

٢- ضعف الاستثمار .

٣- الاعتماد د على النفط.

اولا: الاستنتاجات:

١- **وجود علاقة عكسية واضحة بين الإنفاق الحكومي والبطالة**أي أن زيادة الإنفاق تؤدي إلى انخفاض البطالة، لكن بدرجات متفاوتة.

٢- **ضعف كفاءة الإنفاق الحكومي**حيث تركز أغلب الإنفاق على الجوانب التشغيلية بدل الاستثمارية، مما يقلل من خلق فرص العمل المستدامة. .

٣- **هيمنة الاقتصاد الريعي النفطي**اعتماد العراق على النفط جعل الإنفاق الحكومي غير مستقر، وبالتالي أثر على استقرار سوق العمل.

٤- **تأثر البطالة بالعوامل السياسية والأمنية**مثل الحرب ضد الإرهاب والأزمات الاقتصادية، التي حدّت من فعالية الإنفاق.

٥- **الإنفاق الاستثماري هو العامل الأكثر تأثيرًا في تقليل البطالة**مقارنة بالإنفاق الجاري.

٦- **عدم التنويع الاقتصادي أدى إلى تفاقم البطالة**بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية الصناعة والزراعة.

٧- **ارتفاع الإنفاق لا يعني بالضرورة انخفاض البطالة**إذا لم يكن موجّهًا نحو مشاريع إنتاجية.

ثانيا: التوصيات:

١- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي

تقليل الإنفاق الجاري الرواتب والدعم غير المنتج

و زيادة الإنفاق الاستثماري في القطاعات الإنتاجية.

٢- تنويع الاقتصاد العراقي

ا- دعم القطاع الصناعي والزراعي.

ب- تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

٣- تشجيع القطاع الخاص

ا- تقديم حوافز ضريبية.

- تسهيل إجراءات الاستثمار

ب- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

٤- توجيه الإنفاق نحو المشاريع كثيفة العمالة مثل:

ا- مشاريع البنية التحتية

ب- الإسكان

ج- الزراعة

٥- **مكافحة الفساد المالي والإداري**لأنه يضعف كفاءة الإنفاق ويهدر الموارد.

٦- تحسين نظام التعليم والتدريب

أ- ربط مخرجات التعليم بسوق العمل.

ب- دعم التدريب المهني والتقني.

٧- **تبني سياسة مالية متوازنة ومستقرة**لتقليل أثر تقلبات أسعار النفط.

٨- **تحسين إدارة الموازنة العامة**

تقليل العجز .

تحسين كفاءة التحصيل الضريبي

٩- **دعم التحول الرقمي والتكنولوجي** لخلق فرص عمل جديدة خاصة للشباب.

الخاتمة:

يتضح أن الإنفاق الحكومي في العراق يلعب دورًا مهمًا في معالجة البطالة، إلا أن فعاليته تبقى محدودة بسبب سوء التوزيع والاعتماد على النفط. لذلك فإن الإصلاح الحقيقي يتطلب **تحويل الإنفاق من استهلاكي إلى إنتاجي** مع دعم القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد.

المصادر:

اولا: القران الكريم.

ثانيا: المصادر العربية:

١- احمد عبد الله السامرائي، المالية العامة والسياسة الضريبية، بغداد دار الكتب، ٢٠١٥.

٢- ادم سميث، ثروة الامم، ترجمة: محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤.

٣- المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية المجلد ٤، العدد٢ .

٤- خالد محمد العبادي، "السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في [1]- ٥- جون مينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: احمد فؤاد، دار النهضة العربية للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٥،

العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، العدد ٢٧.

٦- حسن كاظم شاكر، أثر الإنفاق الحكومي الموجه على هيكل القوى العاملة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢ رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٥.

٧- -سعدون حيدر الشمري ومحمد جاسم عبد، تحليل اثر الانفاق الحكومي للنمو الاقتصادي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد المجلد ٤، العدد ٣، ٢٠١٨، ص١١٨،

المستدامة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة الكوفة ،كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٦، العدد ٢.

٨- ليث حليم مالك عبد الحسين الحجيمي، تحليل اثر الانفاق العام على البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)، بحث تطبيقي، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٢٣، ص٦٠-٦٢.

٩- علي عبد الدائم محمد، تقدير اثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠)، بحث تطبيقي، كلية الدراسات الاقتصادية، العراق.

١٠- علي كاظم العبودي، كفاءة الانفاق الحكومي واثره في تحقيق التنمية

١١- دعاء قاسم مكي الزهيري، قياس محددات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢١)،)، رسالة ماجستير، جامعة واسط، ٢٠٢٣، ص٥٥.

١٢-طارق عباس جاسم، المصدر السابق نفسه، ص٥٢.

١٣- طارق عباس جاسم، تحديد مسارات الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٦- ٢٠٢١) رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

١٤- تقدير أثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

ثالثا: المصادر الاجنبية:

1- Batoul Matar Ebadi and Tahani Abbas Fadel, "Analysis of the Impact of Public Expenditures on Unemployment in Iraq (2004–2022)," *Journal of Kufa Studies Center*, 2023.

٢-Mirkhas Arif Taher and Ahmed S. Yasin Al-Safar, "The Role of the General Budget in Reducing Poverty and Unemployment Levels in Iraq (2010–2020)," *Humanities Journal of University of Zakho*, 2023.

٣-.Kensuke Ohtake, "A Micro-Founded Comparison of Fiscal Policies Between Indirect and Direct Job Creation," arXiv, 2023.

٣- Saja Saad Mohammed and Anis Bouabid, "The Impact of Fiscal Policy on Unemployment: An Econometric Study in Iraq for the Period (2005–2021)," *Migration Letters* 20, no. S10 (2023):

٤- World Bank. (2023). Iraq Economic Monitor: Navigating the Crisis.١٣

هوامش البحث

[1]- جون مينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: احمد فؤاد، دار النهضة العربية للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٥،

٢ – مليتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة: عبد الله عبد السلام، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥، ص١١٢.

[3] – ادم سميث، ثروة الامم، ترجمة: محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٦٤.

٤- لوكاس روبرت، التوقعات العقلانية، مجلة الاقتصاد السياسي، العدد ٢، ١٩٧٦، ص٨٩.

٥-سعدون حيدر الشمري ومحمد جاسم عبد، تحليل اثر الانفاق الحكومي للنمو الاقتصادي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد المجلد ٤، العدد ٣، ٢٠١٨، ص١١٨،

٦- علي كاظم العبودي، كفاءة الانفاق الحكومي واثره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة الكوفة ،كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص٨٠.

تقدير أثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق (٢٠٠٠-٢٠٢٠)(٧ - المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية المجلد ٤، العدد٢ ، ص. ١٥-١٨ .

٨- Mirkhas Arif Taher and Ahmed S. Yasin Al-Safar, "The Role of the General Budget in Reducing Poverty and Unemployment Levels in Iraq (2010–2020)," *Humanities Journal of University of Zakho*, 2023, pp. 90–94.

9 -Batoul Matar Ebadi and Tahani Abbas Fadel, "Analysis of the Impact of Public Expenditures on Unemployment in Iraq (2004–2022)," *Journal of Kufa Studies Center*, 2023, pp. 45–50.

10 -.Kensuke Ohtake, "A Micro-Founded Comparison of Fiscal Policies Between Indirect and Direct Job Creation," arXiv, 2023, pp. 10–14.

١١- احمد عبد الله السامرائي، المالية العامة والسياسة الضريبية، بغداد دار الكتب، ٢٠١٥، ص٣٣.

-١٢ Saja Saad Mohammed and Anis Bouabid, "The Impact of Fiscal Policy on Unemployment: An Econometric Study in Iraq for the Period (2005–2021)," *Migration Letters* 20, no. S10 (2023): 1017–102٧.

١٣- دعاء قاسم مكي الزهيري، قياس محددات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢١)،)، رسالة ماجستير، جامعة واسط، ٢٠٢٣، ص٥٥.

١٤-ليث حليم مالك عبد الحسين الحجيمي، تحليل اثر الانفاق العام على البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)، بحث تطبيقي، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٢٣، ص٦٠-٦٢.

١٥- علي عبد الدائم محمد، تقدير اثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠)، بحث تطبيقي، كلية الدراسات الاقتصادية، العراق، ٢٠٢٢، ص١٧٠-١٧٤.

١٦-١١- حسن كاظم شاكر، أثر الإنفاق الحكومي الموجه على هيكل القوى العاملة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢ رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٥، ص ٣٤-٣٦.

١٧- طارق عباس جاسم، تحديد مسارات الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٦- ٢٠٢١) رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ص٤١-٤٣

١٨-طارق عباس جاسم، المصدر السابق نفسه، ص٥٢.

١٩ - خالد محمد العبادي، "السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، العدد ٢٧، ص٢٢٢.

20 - World Bank. (2023). Iraq Economic Monitor: Navigating the Crisis.

٢١- علي محمد قاسم الحبيب ، البطالة في العراق: الأسباب والعلاجات. مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٩، ص٣٣